مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلد الخامس والخمسون – يوليو ٢٠١٨

محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية

"دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية "

د/ عبد العزيز بن محمد السهلاوي

أستاذ مساعد ورئيس قسم المالية العامة
كلية إدارة الأعمال– جامعة الملك فيصل

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة فيها، نظراً لما تمثله المصارف من ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني بشكل عام وللدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل خاص. وذلك عبر تتبع حجم الائتمان الممنوح من قبل عينة البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين (٢٠٠١م -٢٠١٦م). وقد توصلت الدراسة إلى أن اهم العوامل التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي هي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم الائتمان المصرفي، وأسعار الفائدة على القروض ، وعرض النقود، بينما لم يكن لكل من معدل التضخم، ومعدل البطالة، ومتوسط دخل الفرد، وحجم القروض الاستهلاكية، والدين العام أي تأثير معنوي على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي. وبناءً على ما سبق توصي الدراسة بان تأخذ البنوك في حسبانها أن هناك عوامل اقتصادية ومالية تؤثر على تعثر القروض وان تقوم البنوك التجارية بتنويع استثماراتها وان لا تعتمد على القروض فقط، وان تعمل على متابعة عملية سداد القروض.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة ،البنوك السعودية، العوامل الاقتصادية، العوامل المالية

Abstract

This study aims to identify the risks of non-performing loans in Saudi banks and the impact of economic and financial factors on these non-performing loans as the banks in general represent an essential factor of the national economy as well as play the vital role in providing credit facilities. By checking the size of credit granted by sample of commercial banks in Saudi Arabia during the period 2001 to 2016, the study found that the most significant factors that affect the risks of non-performing loans are: real Gross Domestic Product (GDP) growth rate, size of bank credit, interest rates on loans, and money supply. However, the study found that the inflation rate, unemployment rate, per capita income, size of consumption loans, and public debt have no impact on the non-performing loans.The study suggests that the banks should consider the economic and financial factors that affect the non-performing loans. Further, the study suggests that the commercial banks should diversify their investments and not depend only on providing bank credit as well as the banks must follow up all loans and their payment process

Keywords: non-performing loans, Saudi banks, economic factors, financial factors

المقدمة

تمثل المصارف الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وبعناصرها الائتمانية والنقدية، وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد الاقتصاد الوطني. وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، والسعي لبناء مركز استراتيجي مصرفي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها، من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها. وتركز البنوك في أعمالها على النشاط الائتماني بشكل أساسي في تحقيق أرباحها، لما يولده من عائد يفوق عائد الاستثمارات الأخرى (هبال,٢٠١٢). ويعد النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسي للمؤسسات المالية المصرفية، ويتمثل في إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح. كما أن محفظة التسهيلات الائتمانية تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل، حيث يعتبر الائتمان المصرفي ذو فعالية مصرفية غاية في الأهمية، ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها. فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر أهمية بالنسبة لإدارة البنك نظراً للمخاطرة العالية التي قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية للبنك والذي يمكن من خلاله تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد (الزبيدي,٢٠٠٢). وبما أن الوظيفة الأساسية للمؤسسات المصرفية تكمن في تقديم التسهيلات الائتمانية، إلا أن هذه التسهيلات لا تخلو من مخاطر التعثر المالي. حيث حظيت هذه المشكلة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين والمسؤولين في القطاع المصرفي ويعود اتساع هذه الظاهرة في الجهاز المصرفي إلى جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحكم في السوق المالي والنقدي، وإلى بعض الأسباب الخاصة بالجهة المقرضة والجهة المقترضة، فارتفاع القروض المتعثرة دليل على انخفاض كفاءة الإدارة.

وقد تؤدي الديون المتعثرة إلى زيادة خسائر المصرف وأحيانا إلى إفلاسه. وقد ظهرت العديد من المشاكل خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول أجال استحقاقها، مما أدى إلى دخول البنك في مجال التعثر المالي. وتعتبر القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي مشكلة رئيسية بل يمكن اعتبارها من قضايا الساعة، وهي محل اهتمام المصارف في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها، نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء من أموالها، وكذلك إلى تحقيق خسائر لهذه المصارف (هبال,٢٠١٢).

وبالاطلاع على وضع البنوك بشكل عام، نرى أنها تعاني من مخاطر القروض المتعثرة وذلك نتيجة لعدة أمور سواء كانت داخلية (داخل البنك)، أو خارجية متعلقة بالاقتصاد. وقد جاءت دراسة هذه الظاهرة لما لها من أثر سلبي على الإيرادات والسيولة

والربحية للبنوك. الأمر الذي جعل معظم هذه البنوك تعمد إلى دراسة سياساتها وإجراءاتها الائتمانية لتتناسب مع المتغيرات، وذلك محافظة علىأموال المودعين وحقوق المساهمين في تحصيلها.

تعمل البنوك السعودية في الوقت الحالي على تسوية ديونها متعثرة التحصيل بالاضافة الى عملها على خفض نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي حجم الاقراض. فمن خلال الجدول رقم (١) نلاحظ انة بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٧ بلغ حجم القروض المتعثرة في البنوك السعودية ١٩.١٤ مليار ريال، وذلك بزيادة قدرها ٥.٢% عن حجم القروض المتعثرة بنهاية الربع الثاني من نفس العام والتي بلغت فية ١٨.١٩ مليار ريال.

ويبين الجدول رقم (١) ايضا ان اعلى حجم قروض متعثرة بين البنوك السعودية المدرجة في سوق الاسهم كان من نصيب البنك الاهلي التجاري. حيث بلغت قروضة المتعثرة بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ ما يعادل ٤.٦٧ مليار ريال، علما بان اجمالي قروض البنك الاهلي التجاري هو ٢٥٦.٩ مليار ريال. ونلاحظ من الجدول ايضا ان البنك السعودي الفرنسي يأتي في المركز الثاني من حيث حجم القروض المتعثرة لنفس الفترة وباجمالي ١٢٨.٩ مليار ريال. وفي الجانب الاخر نلاحظ ان بنك البلاد هو صاحب اقل رصيد من الديون المتعثرة من بين البنوك السعودية. حيث بلغت قروضة المتعثرة ٤٧٦.٣ مليون ريال بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ من اجمالي قروض بلغت ٤١.٨ مليار ريال.

جدول رقم (١): احصائية القروض المتعثرة في البنوك السعودية للعام٢٠١٧

البنك	صافي القروض (مليارريال)	القروض المتعثرة (مليون ريال)	المخصصات المجنبة في ٩اشهر (مليون ريال)	رصيد المخصصات (مليون ريال)	نسبة التغطية%
الرياض	142.1	1399.1	876.7	1672.2	119.5
الجزيرة	40.9	508.7	194.2	741.3	145.7
الاستثمار	61.1	1232.7	182.0	1111.9	90.2
الاول	68.7	2033.1	831.6	2811.4	138.3
السعودي الفرنسي	128.9	2357.3	143.3	3085.3	130.9
ساب	116.7	1624.8	560.0	3191.4	196.4
العربي الوطني	115.9	1249.8	771.2	2933.7	234.7
سامبا	120.7	1074.4	242.0	1997.2	185.9
الراجحي	233.2	1732.2	1187.6	5650.9	326.2
البلاد	41.8	476.3	243.1	1125.6	236.3
الإنماء	77.8	781.7	348.4	1294.0	165.5
الأهلي	256.9	4670.2	1588.1	6647.2	142.3
الاجمالي	1404.6	19140.3	7168.1	32262.1	168.6

المصدر: صحيفة مال الاقتصادية، نوفمبر، ٢٠١٧
http://www.maaal.com/archives/20171107/99041

تحاول هذه الدراسة من خلال تحليل بيانات عينة من المصارف السعودية معرفة حجم القروض المتعثرة، والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في ذلك.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما تأثير المتغيرات الاقتصادية والمالية على القروض المتعثرة في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤل التالي :

ماهي طبيعة العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، معدل البطالة، متوسط دخل الفرد، اسعار الفائدة على القروض،عرض النقود، حجم القروض الاستهلاكية، واخيراً العام .

أهمية الدراسة

تشير كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة (صديقة و بلقاسم،٢٠١٧) ودراسة (عبدالحميد ،٢٠٠٩) الى ان القروض المتعثرة تعتبر مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة المقترضين على سداد القرض وفوائده، مما يؤدي إلى تعرض البنك المانح لهذه القروض لخسائر محتمله، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر، فضلاً عما تسببه القروض المتعثرة من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القوة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

وتكمن أهمية الدراسة في

١. أنها تركز على أحد المشاكل المهمة التي تواجه المصارف بشكل عام آلا وهي مشكلة القروض المتعثرة.
٢. كون ظاهرة القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنوك والاقتصاديات الوطنية.
٣ . تأتي أهميتها أيضا من حيث أنها تساهم في الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني للمصارف السعودية.
٤. تفتح مجال أمام الباحثين والمهتمين لعمل أبحاث وتقديم مقترحات وتوصيات حول موضوع القروض المتعثرة في مختلف المصارف العربية.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية :

١. معرفة حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين (٢٠٠١م –٢٠١٦م).
٢. معرفة حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية السعودية خلال نفس الفترة.
٣. تحليل واقع القروض المتعثرة في المملكة العربية السعودية من خلال عينة من المصارف السعودية.
٤. معرفة أهم العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في حجم القروض المتعثرة لدى عينة من المصارف التجارية السعودية.

المجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية. أما عينة الدراسة تتكون من خمسة بنوك هي :

١. البنك العربي الوطني.
٢. البنك السعودي الفرنسي.
٣. البنك السعودي للاستثمار.
٤. بنك ساب.
٥. بنك سامبا.

أساليب جمع البيانات والمعلومات

الجانب النظري

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر المتاحة والتي ترتبط بموضوع البحث من دارسات ورسائل جامعية بهدف تغطية البحث قدر الإمكان.

الجانب التطبيقي

تم الاعتماد فيه على البيانات السنوية الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي والبنوك التجارية محل الدراسة في الفترة ما بين (٢٠٠١م –٢٠١٦م).

فرضيات الدراسة

بالاعتماد على الاطار النظري ومراجعة الأدبيات السابقة سيتم صياغة تسعة فرضيات للدراسة على النحو التالي (فرضيات العدم) :

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وحجم القروض المتعثرة.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك وحجم القروضالمتعثرة.
٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة وحجم القروض المتعثرة.
٥. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الفرد وحجم القروض المتعثرة.
٦. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة على القروض وحجم القروض المتعثرة.
٧. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود وحجم القروض المتعثرة
٨. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الاستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك وحجم القروض المتعثرة.
٩. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين العام وحجم القروض المتعثرة.

حدود الدراسة

يوجد مجموعة من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة، وذلك بسبب طبيعة موضوع القروض المتعثرة ومنهجية البحث المستخدمة فيه، والنتائج التي سوف يتم التوصل إليها. وهذه المحددات هي على النحو التالي :

١. اقتصار الدراسة على بحث تسعة من المتغيرات التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة في المصارف السعودية. وهذه المتغيرات هي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك، معدل البطالة، متوسط دخل الفرد، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، حجم القروض الاستهلاكية، الدين العام). لذا فإن أي متغيرات أخرى مؤثرة على القروض المتعثرة في المملكة

العربية السعودية لن تكون مجالاً للبحث في هذه الدراسة.

٢. اقتصار مكان الدراسة على المملكة العربية السعودية وبخاصة تلك المصارف التي تم اختيار عينة الدارسة منها والمتمثلة في: (البنك العربي الوطني، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي للاستثمار، بنك ساب، بنك سامبا). خلال الفترة ما بين ٢٠١٠م – ٢٠١٦م.

٣. إن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة محدودة بما تم جمعه من البيانات. لذا فإنه من الصعب تعميم النتائج التي تم التوصل إليها خارج نطاق المعلومات التي تم جمعها، وخارج نطاق مجتمع الدراسة.

وعلى الرغم من هذه المحددات بالنسبة للدراسة، فإن ذلك لا يقلل بالطبع من أهميتها باعتبار إن نتائج الدراسة سوف تزود الباحثين بصورة عامة عن واقع القروض المتعثرة في السعودية، والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة فيها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

يعتبر موضوع الديون المتعثرة أو الديون غير العاملة مؤرقاً لمعظم الإدارات البنكية المعاصرة في الشرق والغرب، وباتت تعاني منه جميع البنوك بلا استثناء، لاسيما تلك العاملة في دول العالم الثالث أو الدول النامية، وقد أدى ذلك الأمر بالعديد من الدول والسلطات النقدية فيها إلى اتخاذ موقف وتدابير كانت قاسية أحياناً من أجل حماية أجهزتها المصرفية، والمحافظة على الثقة العامة فيها (الواكد, ٢٠٠٠). وفي هذه الجزئية من البحث سوف نقوم بعرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، من ذلك :

مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته

الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لزبونه في إتاحة مبلغ معين من المال، لاستخدامه في غرض معين خلال فترة محددة ويتم سداده بشروط محددة أيضاً، مقابل عائد مالي يتفق عليه، وتقديم ضمان معين يضمن للمصرف استرداد أمواله، إذا ما توقف العميل عن السداد (هبال, ٢٠١٢).

وأيضاً الائتمان المصرفي يمثل الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما، حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (الواكد,٢٠٠٠).

للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه. والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك، لهذا يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية. وكلا الحالتين تسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك (هبال,٢٠١٢).

مفهوم القروض المتعثرة وأسباب تعثرها

يقصد بالقروض المتعثرة الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة، إما بسبب عدم الرغبة في ذلك، أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب، أو لظروف معينة، أو مشاكل، أو اختلالات أحاطت بنشاطه (الألفي,١٩٩٧).

أو هو الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه إلى الاعتقاد بأن إمكانية تحصيله قد أصبحت محل شك، وانه يصعب تحديد نسبة أو قيمة ما يمكن إهلاكه منه. (الواكد,٢٠٠٠).

إن هناك أسباباً وعوامل كثيرة تؤدي إلى تعثر القروض لدى المصارف التجارية. ومن بينها : (زايدة,٢٠٠٦).

أسباب متعلقة في البنك

- قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية.
- عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال،والضمانات العقارية.
- صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل.
- خطأ في تقدير الضمانات.
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول
- عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والأخر بالتسهيلات.

أسباب متعلقة في العميل

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول .
- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها.
- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية
- اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية، وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.
- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.
- عدم التزام المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك.

أسباب تتعلق بالبيئةالمحيطة بالمصرف

الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية.

الآثار السلبية للقروض المتعثرة على المؤسسات المصرفية

إن للديون المتعثرة آثاراً سلبية كثيرة في المؤسسة المصرفية لكننا سنركز على أهمها وهي: (هبال,٢٠١٢).

سوء توزيع الموارد للمؤسسة المصرفية

إن زيادة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة يؤدي إلى اتباع سياسة حذرة إن لم تكن متحفظة في منح التسهيلات الجديدة، مما قد يؤدي إلى حرمان مشاريع مجدية من فرص التمويل.سيؤدي هذا الأمر إلى تخفيض توظيف الأموال في البنوك التجارية.

١. الآثار المترتبة على الأرباح

يترتب على القروض المتعثرة آثار سلبية واسعة على الأرباح منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأموال المجمدة بسبب القروض المتعثرة ليست في متناول المؤسسة المصرفية لاستثمارها، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها لتحقيق الأرباح.
- زيادة التكاليف الإدارية لتحصيل هذه الديون.
- الوقت والجهد المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه القروض، مما ينعكس سلباً على إنتاجيتهم.

- احتمالات نمو وزيادة ربحية المؤسسات المصرفية التي تعاني بشكل كبير من القروض المتعثرة محدودة نسبياً.

إن ضعف الأرباح سيؤدي حتماً إلى ضعف نمو المؤسسة المصرفية وتآكل حصتها السوقية حيث تمثل الأرباح في المؤسسات المالية قاعدة النمو.

ثانياً : الدراسات السابقة

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة (Bad Loans) والتي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة (Non Performing Loans) من المشاكل الرئيسة التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد نالت اهتمام الباحثين في العديد من الدراسات.

حيث هدفت دراسة (Klein, 2013) إلى التعرف على مستوى القروض المتعثرة في دول شرق وجنوب وسط أوروبا الشرقية خلال الفترة ما بين ١٩٩٨م – ٢٠١١م. وأشارت الدراسة إلى اهم أسباب تعثر القروض إلى كل من ظروف الاقتصاد الكلي والعوامل المحددة للبنوك، وتم العثور على استجابة قوية في القروض المتعثرة لظروف الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبطالة، والتضخم.

وفي دراسة (MUNIB & ATIYA, 2013) التي هدفت إلى تقييم المدى الطويل و القصير بين القروض المتعثرة والمتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي) و المتغير المالي المتمثل في سعر الفائدة التي تغطي الفترة من يناير ٢٠٠٢م وحتى ديسمبر ٢٠١١م للبنوك التجارية في باكستان. وقد توصل الباحث أن النمو السريع للقروض المتعثرة في العقد الأخير كان نتيجة الاضطرابات الاقتصادية حيث قفز معدل التضخم إلى رقمين إضافيين، والانخفاض الكبير في سعر الصرف، والعجز في ميزان المدفوعات، وكذلك متغيرات القطاع المصرفي من زيادة أسعار الفائدة وعرض النقود، كانت تساهم في نمو القروض المتعثرة. بالإضافة إلى أن ارتفاع تكلفة الاقتراض تحد المقترضين من الدفع في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى كومة كبيرة من القروض المتعثرة، التي يؤدي وجودها إلى خفض الربحية الإجمالية في البنوك. **هذا وقد أظهرت النتائج :**

- وجود علاقة قوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والقروض المتعثرة على المدى الطويل.
- وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة والمعروض النقدي على المدى الطويل .
- وجود علاقة ضعيفة على المدى القصير بين القروض المتعثرة وكل من التضخم وسعر الفائدة.

ويوصي الباحث بأنه يجب أن ينظر إلى الجوانب الاقتصادية وخاصة متغيرات الاقتصاد الكلي من قبل المنظمين، وينبغي اتخاذ تدابير مالية ونقدية لمواجهة التعثر في سداد القروض حتى لا يضر في ربحية وسيولة البنوك.

أما دراسة (Njeru, 2013) هدفت إلى التحقق من الصلة بين القروض المتعثرة في البنوك الخاصة وعوامل الاقتصاد الكلي، و تحديد إلى أي مدى تؤثر هذه العوامل للقروض المتعثرة في البنوك التجارية في كينيا. وكان المتغير التابع قيد التحقيق هو القروض المتعثرة بينما المتغيرات المستقلة تشمل عوامل محددة من الاقتصاد الكلي والبنوك. حيث شملت عوامل الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، متوسط دخل الفرد، التضخم ،الإنفاق الحكومي، التصدير والواردات، سعر الصرف) أما العوامل البنكية فقد شملت (تقنيات إدارة

مخاطر الائتمان، الهياكل المصرفية عوامل إدارة الجودة، أسعار الفائدة). وكانت الفترة التي تغطيها هذه الدراسة ما بين ١٩٩٥م- ٢٠٠٩م.

حيث توصل الباحث إلى أن العوامل البنكية تسهم في نشوء القروض المتعثرة بحجم أعلى مقارنة مع عوامل الاقتصاد الكلي. لذلك فإن من المهم بالنسبة للبنوك التجارية الفهم والتركيز أكثر على إدارة البنك لعمليات الإفراض وفرض السيطرة على الأوضاع، والبحث عن حلول عملية وقابلة للتحقيق لمعالجة مشاكل القروض المتعثرة.

وتناولت دراسة (Fawad & Bashir, 2013) محددات القروض المتعثرة باستخدام البيانات المصرفية الباكستانية. حيث اعتمدت على استخدام بيانات السلاسل الزمنية لنسبة القروض المتعثرة خلال الفترة من ١٩٩٠م -٢٠١١ م. أشارت الدراسة إلى أن هناك متغيرات اقتصادية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، الصادرات الصناعية) ومتغير مالي يتمثل في معدل الفائدة، ترتبط بشكل كبير بالقروض المتعثرة.

هدفت دراسة (DP Louzis, 2012) إلى التعرف على المحددات التي تؤدي إلى الاقتراض من البنوك في اليونان. والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تعثر هذه القروض. وقد تم الاعتماد على ثلاثة أنواع من القروض وهي (القروض الاستهلاكية، قروض العقارات، قروض الأعمال) وتوصل الباحث إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي وتحديداً (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة والدين العام) لديها تأثير قوي على مستوى القروض المتعثرة.

تناولت دراسة (Biabani&others2012) مشكلة القروض المتعثرة التي تواجهها البنوك التجارية ومؤسسات الائتمان في إيران، حيث هدفت إلى تقييم العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة. وتوصل الباحث إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والضمانات المقدمة من قبل العملاء. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة ومدة سداد القرض. بالإضافة إلى أن تعثر القروض يؤثر على ربحية البنوك.

تطرقت دراسة (Saba & others, 2012) إلى موضوع القروض المتعثرة، واعتبرتها القضية الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك من اجل البقاء. وتقوم هذه الدراسة على مزيج من العوامل التي تؤدي إلى تعثر القروض وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف (المتغيرات المستقلة)، ونسبة القروض المتعثرة (كمتغير تابع). وتستخدم الدراسة بيانات من القطاع المصرفي في الولايات المتحدة من مواقع رسمية. وتتمثل سنوات الدراسة الفترة ما بين ١٩٨٥م – ٢٠١٠م. حيث تم إجراء الاختبار على المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتم التوصل إلى أن جميع المتغيرات المستقلة المذكورة لها تأثير كبير على تعثر القروض.

اهتمت دراسة (عادل،٢٠١٢) بشكل رئيسي في تحديد الأسباب الرئيسية للديون المتعثرة في المصارف الجزائرية، والتعرف على كيفية تسوية هذه القروض، أيضاً معرفة أهم الإجراءات الرقابية والاحترازية المطبقة على المصارف الجزائرية.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائياً، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.

- إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو راجع إلى الظروف العامة.
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تبعاتها.
- من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية.
- تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك، كما يعمل البنك على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة.

هدفت دراسة (الشاعر، 2012) إلى تحديد الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض وإبراز المشاكل التي تحدث للمصارف بسبب هذا التعثر، واقتراح الحلول للحد من هذه الظاهرة. وتم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على أسباب التعثر ومشاكله. **ومن النتائج التي توصل لها الباحث :**

- معظم التمويل المصرفي هو تمويل استهلاكي وغير منتج.
- عدم التشدد في اتخاذ الإجراءات القانونية ومتابعة العملاء المتعثرين من جانب البنوك التجارية.
- عدم تطبيق اللوائح والإجراءات بكل صرامة من جانب البنك المركزي تجاه البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بالقروض المتعثرة.

ركزت دراسة (الشمري, ٢٠٠٩) على المشاكل التي تواجه المصارف العراقية والناتجة من أهم استخدام لأموال المصارف ألا وهي مشكلة القروض المتعثرة، ومعرفة تأثير هذه القروض في حصول الأزمات المالية في العديد من الدول، وبالأخص الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨التي أدت إلى مشاكل عديدة في النظم الاقتصادية والمالية في العديد من دول العالم الغربي. **وتوصل إلى النتائج التالية :**

- أن إدارات المصارف عليها أن تقوم ببعض الإجراءات لغرض مواجهة مخاطر الأزمات المالية بصفة عامة، ومعالجة حالات تعثر القروض بصفة خاصة.
- ينبغي على المصارف أن تقوم بصياغة ورسم استراتيجيات خاصة بها من أجل معالجة القروض المتعثرة، لاسيما اذا علمنا أن أسباب الأزمات التي حدثت تعود إلى انفلات وعدم احترام الجهاز المصرفي للسياسات الدولية المتعارف عليها، من خلال عدم الانضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم في إدارة الربحية والسيولة وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية راس المال،وكذلك في التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية.

أما دراسة (العربيد, ٢٠٠٧) تهدف إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة ما بين ١٩٩٨م – ٢٠٠٥م. اعتمادًا على البيانات المالية لتلك الفترة، ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقًا للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر.

وهدفت دراسة (زايدة,٢٠٠٦) إلى التعرف على ظاهرة القروض المتعثرة التي تتعرض لها المصارف

العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وقد تم التعرف على حجم القروض المتعثرة ومخصصاتها، من خلال عرض كشف الديون المصنفة من العام ٢٠٠١م –٢٠٠٥م . وكان من الواضح أن هناك قروض متعثرة لدى كل البنوك. تفاوتت ما بين البنوك الوطنية والوافدة، وذلك اعتماداً على المخصصات الخاضعة لهذه الديون وكبر حجمها. وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان الدراسة، حيث تم توزيع ٦٠ استبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة وفروعها التي تقوم بمنح الائتمان. وبعد إجراء عملية التحليل لآراء المستجيبين تم الخروج بمجموعة من **النتائج والتوصيات، كان من أبرزها :**

- الأوضاع السياسة والاقتصادية المتردية ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع حجم القروض المتعثرة في جميع المصارف.
- أوضحت الدراسة أن نسبة القروض المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين في السنوات٢٠٠١م – ٢٠٠٣م كانت كبيرة مقارنة بالسنتين التي تليها.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد.**

لدراسة طبيعة تأثير علاقة المتغيرات الاقتصادية والمالية [معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (X_1) ، معدل التضخم (X_2)، حجم الائتمان(X_3)، معدل البطالة (X_4)، متوسط دخل الفرد (X_5)، أسعار الفائدة على القروض (X_6)، عرض النقود (X_7)، القروض الاستهلاكية (X_8)، الدين العام (X_9)] (المتغيرات المستقلة) على القروض المتعثرة (المتغير التابع). **سوف يتم استخدام النموذج الرياضي التالي :**

$$Y_t = f(\underbrace{X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7, X8, X9}_{\text{المتغيرات المستقلة}})$$

وبعد إجراء عدة اختبارات للمتغيرات المستقلة ومدى تأثيرها على المتغير التابع عن طريق Stepwise Regression توصلنا إلى النموذج الأفضل، وذلك بالإبقاء على خمسة متغيرات مستقلة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود). واستبعاد باقي المتغيرات(معدل البطالة، متوسط دخل الفرد، القروض الاستهلاكية، الدين العام).

ولتحليل تأثير العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تم الإبقاء عليها في النموذج سوف نقوم بتحويل النموذج الرياضي إلى النموذج القياسي التالي :

$$Yt = \beta 0 + \beta 1 X1t + \beta 2 X2t + \beta 3 X3t + \beta 4 X4t + \beta 5 X5t + \varepsilon t$$

إذاً يصبح تعريف المتغيرات كالتالي:

(Yt) : القروض المتعثرة (المتغير التابع، بآلاف الريالات).

$(X1t)$: معل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية %).

$(X2t)$: معدل التضخم (نسبة مئوية %).

$(X3t)$: حجم الائتمان (بآلاف الريالات).

$(X4t)$: أسعار الفائدة على القروض (نسبة مئوية%).

$(X5t)$: عرض النقود (نسبة مئوية %).

(β_0, β_1, β_2 β_3, β_4, β_5) : معلمات نموذج الانحدار الخطي التي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

(εt) : قيم البواقي (الخطأ العشوائي).

(t) : رقم المشاهدة (t=1, 2, 3, …n) .

تحليل البيانات واختبار الفرضيات لنموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي :

$$Y = 1944610 - 87249\ X1 - 67760\ X2 + 0.0188\ X3 - 237652\ X4 - 33907\ X5$$

أولاً : تحليل البيانات

جدول رقم (٢) : نتيجة تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعلم المقدر β	قيمة T الاحصائية	قيمة P الاحصائية
X_1 (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)	$\beta_{1=}$ - 87249	-2.17**	0.035
X_2 (معدل التضخم)	$\beta_{2=}$ - 67760	-1. 61	0.114
X_3 (حجم الائتمان)	$\beta_{3=}$ 0.0188	4.31***	0.000
X_4 (أسعار الفائدة على القروض)	$\beta_{4=}$ - 237652	-3.07 ***	0.003
X_5 (عرض النقود)	$\beta_{5=}$ - 33907	-1.85*	0.070
R^2 = 48.7 %			
R^{-2} = 43.9 %			
F Test = 10.23			

*** المعنوية عند مستوى إحصائي 1% ، ** المعنوية عند مستوى إحصائي 5% ، * المعنوية عند مستوى إحصائي 10%.

تفسير المعلمات (β)

سنقوم بتفسير المعلمات لكل متغير مستقل على المتغير التابع وذلك من خلال نتائج الانحدار المقدر.

نلاحظ من نموذج الانحدار المقدر، وبعد استخدام طريقة المرونات والتحليل لمعرفة مدى استجابة القروض المتعثرة للتغير في العوامل المستقلة، سوف يكون التحليل بالشكل التالي[1]

- توجد علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة، أي أن كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٢.٨٨%).
- توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم القروض المتعثرة، أي أن كلما زاد معدل التضخم بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٦٤.٥٣%). ولكن لا توجد دلالة إحصائية توضح تأثير معدل التضخم على حجم القروض المتعثرة في المملكة العربية السعودية.
- توجد علاقة طردية بين حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك وحجم القروض المتعثرة، أي أن كلما زاد حجم الائتمان بمقدار ١٠% ستزيد القروض المتعثرة بمقدار (٨.٠١٩%).
- توجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة على وحجم القروض المتعثرة، أي أن كلما زادت أسعار الفائدة بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٥.٧٠%).
- توجد علاقة عكسية بين عرض النقود وحجم القروض المتعثرة، أي أن كلما زاد عرض النقود بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٤.١%).

معامل التحديد (R^2) = 48.7%

يوضح معامل التحديد أن المتغيرات المستقلة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود) استطاعت أن تفسر ٤٩% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (القروض المتعثرة) وأن ٥١% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى كأن تكون هناك متغيرات مهمة لم يتضمنها النموذج.

معامل التحديد المعدل (R^2Adjusted) = 43.9%

يوضح معامل التحديد المعدل أن المتغيرات المستقلة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود) استطاعت ان تفسر٩.٤٣% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع. حيث أن معامل التحديد المعدل استطاع نوعاً ما أن يزيل التحيز الحاصل في ارتفاع معامل التحديد بمقدار٤.٨% .

إحصائية Fisher (FTest) = 10.23

وتفسير ذلك أن النموذج القياسي جوهري من الناحية الإحصائية أي له معنوية إحصائية كبيرة وذلك لأنF المحسوبة (١٠.٢٣) أكبر من F الجدولية (٢.٣٧).

ثانياً اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة عن طريق مقارنة T الإحصائية للمتغير المستقل مع T

[1] المرونة = β * $\frac{\bar{x}}{\bar{y}}$, β= القيمة المقدرة للمعلمة,

X= متوسط قيمة المتغير المستقل, Y= متوسط المتغير المستقل

الجدولية التي تساوي ١.٦٧٤، وذلك لمعرفة ما إذا كان للمتغير المستقل علاقة ذات دلالة إحصائية مع حجم القروض المتعثرة (المتغير التابع) أم لا.

جدول رقم (٣) : نتيجة اختبار T

المتغير المستقل	T الاحصائية	T الجدولية	النتيجة
X_1 **(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)**	-2.17**	1.674	نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة
X_2 **(معدل التضخم)**	-1. 61		نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة
X_3 **(حجم الائتمان)**	4.31***		نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة
X_4 **(أسعار الفائدة على القروض)**	-3.07 ***		نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة
X_5 **(عرض النقود)**	-1.85*		نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

ونستنتج مما سبق

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقروض المتعثرة.

٢.لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والقروض المتعثرة.

٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك والقروض المتعثرة.

٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والقروض المتعثرة.

٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والقروض المتعثرة.

النتائج والتوصيات

النتائج

تبين من خلال الدراسة أن حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يؤثر بالتبعية على سيولة وربحية البنوك. وبعد دراسة تأثير تسعة متغيرات اقتصادية ومالية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك، معدل البطالة، متوسط دخل الفرد، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود، حجم القروض الاستهلاكية، الدين العام). تبين أن هناك أربعة متغيرات تؤثر بشكل أكبر على حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الائتمان المصرفي، أسعار الفائدة على القروض، عرض النقود). في حين وجدت نتائج

الدراسة أن التضخم لا يؤثر على حجم القروض المتعثرة، علماً بأن نسبة استجابة القروض المتعثرة إلى التضخم كبيرة نوعاً ما، وهذا يتوافق مع دراسة (Ali & Metin, 2013) التي أكدت بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وحجم القروض المتعثرة.

كما تبين وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة، أي أن كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٢.٨٨%). وهذا يتوافق مع دراسة (Fawad & Bashir, 2013) التي أكدت على أن هناك علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة. وربما يكون تفسير تلك النتيجة بأن زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد يصاحبه زيادة في متوسط دخل الفرد، مما يقلل من حجم الاقتراض بالنسبة للأفراد، وبالتالي انخفاض حجم القروض المتعثرة. وقد يكون تفسير ذلك أيضا بأن زيادة متوسط دخل الفرد يؤدي إلى زيادة مبيعات الشركات المقترضة، مما يؤدي إلى زيادة إيراداتها، ومن ثم قدرتها على سداد القروض، وبالتالي تنخفض حجم القروض المتعثرة. أما العلاقة بين حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك وحجم القروض المتعثرة علاقة طردية، أي أن كلما زاد حجم الائتمان بمقدار ١٠% ستزيد القروض المتعثرة بمقدار (٨.٠١٩%). تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عادل،٢٠١٢) التي اكد فيها على وجود علاقة طردية بين حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك وحجم القروض المتعثرة.

في حين أن العلاقة بين أسعار الفائدة على القروض وحجم القروض المتعثرة علاقة عكسية، أي أن كلما زادت أسعار الفائدة بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٥.٧٠%).

وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Fawad & Bashir,2013). ومعاكسة لدراسة (MUNIB & ATIYA, 2013) التي أشارت إلى أن هناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة على القروض وحجم القروض المتعثرة. وتفسيرنا للنتيجة التي توصلنا إليها هو أن زيادة أسعار الفائدة على القروض قد يصاحبه انخفاض في حجم الائتمان الممنوح من قبل البنك، مما يؤدي إلى انخفاض حجم القروض المتعثرة. كما توجد أيضا علاقة عكسية بين القروض المتعثرة وعرض النقود أي أن كلما زاد عرض النقود بمقدار ١٠% ستنخفض القروض المتعثرة بمقدار (٤.١%). وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Mawili, 2013) التي أشارت على وجود علاقة عكسية بين عرض النقود وحجم القروض المتعثرة.

التوصيات

١. يجب على البنوك أن تأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة على تعثر القروض.
٢. على البنوك التجارية أن تنوع في استثماراتها وأن لا تعتمد على القروض فقط.
٣. على البنوك متابعة العميل المقترض والتأكد من إمكانية سدادة.
٤. ينبغي على البنوك زيادة حجم المخصصات المالية للديون المشكوك فيها، في حالة التوسع في الإقراض. وذلك كي لا تقع في مخاطر السيولة.

المـراجـع

أولاً – المراجع العربية

١. **الألفي، أحمد عبد العزيز. (١٩٩٧).** " الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" دون ناشر، الاسكندرية مصر.

٢. **انجـــرو ، أيمـــان . (٢٠٠٧).** "التحليـل الائتمـاني ودوره فـي ترشيد عمليات الإقراض" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير.

٣. **الزبيدي، حمزة محمود. (٢٠٠٢).** "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، عمان، دارالوراق للنشر.

٤. **الخزرجي،ســـميرة حســـين . (٢٠٠٤).** "مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف "بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي.

٥. **الشاعر، سيف الدين . (٢٠١٢) .** "أسباب الـديون المتعثـرة وأثرهـا علـى الاسـتثمار فـي البنوك التجاريـة فـي السودان"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية.

٦. **العربيـد، نضـال. (٢٠٠٧).** "دراسـة تحليليـة للقـروض المتعثـرة فـي المصـرف الصـناعي السـوري" ، مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونيـة ، المجلـد 23 العـدد الثاني.

٧. **الواكد، ماهر. (٢٠١٢).** "الديون المتعثرة : معالجات متقدمة" ، مجلة البنوك في الأردن ،العدد السادس، المجلد التاسع عشر.

٨. **المومني ،منذر طلال.(٢٠٠٠).** "التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني"،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ،المجلد الخامس عشر، العدد السادس.

٩. **زايدة, دعاء محمد. (٢٠٠٦).** "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني" دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة.

١٠. **صـديقة، بـن مـداني و بلقاسم،سـعودي. (٢٠١٧).** "القروض المصـرفية المتعثـرة فـي البنوك الجزائرية وسبل علاجها"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 10.

١١. **عبدالحميـــد، عبـــدالمطلب. (٢٠٠٩).** "الـديون المصـرفية المتعثـرة والأزمـة الماليـة المصـــرفية العالميـــة"، الـــدار الجامعيـــة، الاسكندرية، مصر.

١٢. **عادل, هبال .(٢٠١٢).** "اشكالية القروض المصرفية المتعثرة – دراسة حالة الجزائر".

ثانياً ـ المراجع الاجنبية

1- **Beatrice Njeru, 2013**. "The Effects of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Nonperforming Loans in Commercial Banks in Kenya".

2- **Dimitrios, P. and Louzis, Angelos T. Vouldis, Vasilios L. Metaxas, 2012.** Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative studyofmortgage. Business and consumer loan portfolios.

3- **Fawad and Bashir, 2013**. "Explanatory Power of Macroeconomic Variables as Determinants of Non-Performing Loans: Evidence form Pakistan".World Applied Sciences Journal 22 (2): 243-255, 2013.

4- **Irum Saba, and Rehana Kouser, Muhammad Azeem, 2012**. "Determinants of Non Performing Loans: Case of US Banking Sector".

5- **Metin Vatansever and Ali Hepşen, 2013.** Determining Impacts on Non-Performing Loan Ratio in Turkey. Journal of Finance and Investment Analysis, vol. 2, no.4, 2013, 119-129.

6- **Munib Badar and Atiya Yasmin, 2013.** "Impact of Macroeconomic Forces on Nonperforming Loans". An Empirical Study of Commercial Banks in Pakistan.

7- **Nir Klein1, 2013**. Non-Performing Loans in CESEE Determinants and Macroeconomic Performance Prepared.

8- **Shaer Biabani, and Shahram Gilaninia, and Hossein Mohabatkhah, 2012.** "Assessment of Effective Factors on Non-Performing Loans (NPLs) Creation: Empirical Evidence from Iran".